المساواة في الفلسفة اليونانية "أفلاطون نموزجا"

الباحث/ فريد شعبان ناجي عبد العال

(ISSN: 2537 - 0758)

المساواة في الفلسفة اليونانية "أفلاطون نموزجا"

الباحث/ فريد شعبان ناجي عبد العال

المقدمة

لقد ترتب على المناخ الديمقراطي الذي عاش فيه الأثينيين، تراثا عظيما في فلسفة القانون والسياسة، شمل كل الاتجاهات الفكرية– وخاصة فكرة العدالة والمساواة– كما رتب حرية في التعبير عن الأفكار[١]. إلا أن اتجاه اليونان للبحث الفلسفي والتفكير العقلي لم يكن ناتجا عن تلك الديمقراطية فحسب، وإنما المقدمة الأساسية للبحث عن مضمون العدالة في الفكر الإغريقي كانت تتمثل في أن الالهة جزء من الطبيعة وليسوا خالقوها، وما ترتب على ذلك من إعطاء الأولوية للطبيعة على الألوهية، على أساس أن الدين لا يشكل تفسيرا مسبقا وكاملا للوجود، فتحول العقل إلى الطبيعة في محاولة لاستخلاص الأسس العامة التي يمكن على أساسها بناء مجتمع تسوده العدالة والمساواة[٢].

فالحضارة اليونانية لم تكن خاضعه لقوى خفية غيبية أو دينية. ولم يبدأ اهتمام الإغريق بالبحث في العدالة والمساواة مع ظهور الفلسفة، وإنما يرجع في الحقيقة إلى عصر الاساطير[٣].

---

[١] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧م، ص٩٥؛ انظر أيضا:
Villey (Michel): La Formation de la Pensée Suridique Modernea, Montchretein, Paris, 1968, p. 15.

[٢] دينيس لويد، فكرة القانون، تعريب: المحامي سليم الصويص، مراجعة: سليم بسيسو، سلسلة عالم المعرفة– الكويت، محرم/صفر ١٤٠٢هـ– نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٨١م، ص٩٠–٩١؛ د. حسن عبد الحميد، فكرة القانون الطبيعي الكلاسيكي ومفهوم القانون "الأساس الديني للقانون"، دار النهضة العربية، ١٩٩٦م، ص١٠٦–١٠٧؛ ومرجع سيادته: محاضرات في المدخل لدراسة فلسفة القانون، دار النهضة العربية، ٢٠١٥– ٢٠١٦م، ص٤٧– ٤٨؛ د. السيد عبد الحميد فوده، جوهر القانون بين المثالية والواقعية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ٢٠٠٥، هامش١–ص٣٦.

[٣] في بيان ذلك انظر: د. السيد العربي حسن، العدل والانصاف في النظريات الفلسفية والواقع القانوني، دار النهضة العربية، الطبعة الاولي، ٢٠٠٠م، ص٨؛ د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، المرجع السابق، ص٩٧ وما بعدها؛ د. محمد على الصافوري، النظم القانونية القديمة لدى اليهود والإغريق والرومان، الولاء للطبع والتوزيع، ١٩٩٦م، ص١٥٩ وما بعدها.

وقد اشارت العديد من الفلسفات اليونانية الي المساواة، ومنها الفلسفة الفيثاغورثية– نسبة إلى مؤسسها فيثاغورث– والتي اشارت الي المساواة وخاصة بمفهومها الفعلي أو المادي، فذهب فيثاغورث إلى ان: "كل شيء يجب أن يكون مشتركا بين الأصدقاء ليس الأموال المادية فحسب بل أيضا الملكات النفيسة وحسن البصر بالأمور، لأن الصداقة مساواة، ولان جميع الناس اخوة وأصدقاء حيث إنهم جميعا من سلالة آلهة"، وبالتالي فقد نادى بشيوعية القيم سواء المادية أو المعنوية[٤]. كما ذهب "ايربيد" إلى أن المساواة بين جميع البشر هو شيء طبيعي يماثل المساواة الكونية التي ينظمها القانون الطبيعي فقال: "أن المساواة بين البشر هي القانون الطبيعي... فأطوال الناس وأوزانهم يتم تحديدها عن طريق مبدأ المساواة... وكذلك الليل والنهار، يتحركان بخطوات متساوية بالنسبة لحركة السنة وليس هناك غيره من أحدهم تجاه الآخر..."[٥].

كما نجد في الفكر السفسطائي ارضا خصبه لفكرة المساواة القائمة على أساس من أن الذات الإنسانية[٦]– والتي تمثل لديهم مصدر الوجود الحقيقي للإنسان– وتقتضي التأكيد على المساواة بين جميع الناس، فالأفراد بطبيعتهم متساوون، مما دفعهم إلى التمرد على نظام الرق، ورفض فكرة التمييز العرقي بين اليونانيين وغير اليونانيين.

---

[٤] د. مصطفى سيد أحمد صقر، فلسفة العدالة عند الإغريق وأثرها على فقهاء الرومان وفلاسفة الإسلام، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة، ١٩٩٦–١٩٩٧م، ص٤٦؛ د. محمد على الصافوري، النظم القانونية القديمة، المرجع السابق، ص١٦١– ١٦٢.

[٥] د. حسن عبد الحميد، فكرة القانون، المرجع السابق، ص١١٠، ومرجع سيادته: محاضرات في المدخل لدراسة فلسفة القانون، مرجع سابق، ص٥١.

[٦] والذات الإنسانية لدى السفسطائيين هي الذات التي تقاس بها الأشياء، ولا تقاس هي بأي شيء، أنها ذاتنا وليست ذات العالم الكوني الخارج عنا، أنها الذات التي تدفعنا إلى تحصيل اللذة وتجنب الألم، وتنزع بنا إلى القوة وتنفر بنا من الضعف، وهذه الذات هي مصدر حقيقتنا، وهي أيضا ما تنبثق عنه مناقضاتنا، وفى الأخير هي التي تقرر مصيرنا. د. رباني الحاج، العدالة والقيم الإنسانية "دراسة تحليلية لنظرية العدالة في الفلسفة الغربية المعاصرة (جون رولز– بول ريكور)"، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١١ –٢٠١٢م، ص٢٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

وبالتالي تقرير المساواة للفرد باعتباره إنسان أي بالنظر إليه باعتباره ذات، فمن غير العادل لديهم افتراض وجود تفاوت طبيعي بين الأفراد من جهة الذات الإنسانية[٧].

وقد قدم السفسطائيون ربطا بين العدالة والمساواة، بحيث إن العدالة تتمثل لديهم في الطبيعة فقط، لأن الطبيعة خلقت الناس سواسية وجعلتهم يتنفسون الهواء نفسه، وبالتالي فالالتزام بالحقوق الطبيعية وعدم التعدي عليه أو التمييز بشأنها يحقق العدالة والمساواة، وذلك أن حق الإنسان في العيش يبدأ من الحق في المساواة[٨]. فالعدالة لا يمكن فهمها إلا في أطارها الاجتماعي، لأن هذا الإطار هو الذي يبين وجود أو عدم وجود مساواة بين الأفراد، فالعدالة لن تتحقق من وجهة نظر السفسطائيين بمجرد احترام قوانين الطبيعة بل يجب أن يكون نظام المدينة نظاما ديمقراطيا لكونه يؤمن بحرية الإنسان وحقه في الوجود، كما أنه يعمل على تحقيق المساواة التي تمثل جوهر ولب العدالة[٩].

ونجد في قول "أنتيفون L'antiphon" ما يؤكد على رفض السفسطائيين لفكرة التمييز القائم على أساس الأصل أو الوضع الاجتماعي واعتبار أن المساواة مطلقة بين جميع الأفراد، كما أن إقرار تلك المساواة يمثل دليل على التحضر: " اننا نحترم أولئك الذين ولدوا من بيت عريق ونمجدهم أما الذين لم ينشئوا من أصل نبيل فلا نحترمهم ولا نمجدهم. وفى هذه الحالة لا يتصرف أحدنا بالنسبة لأحدنا الآخر، تصرف المتحضرين بل المبربرين ما دامت الطبيعة قد حبت الناس جميعا بنفس المواهب من جميع الوجوه سواء أكانوا يونانيين أم متبربرين"[١٠].

وسوف يتعرض الباحث لمبدأ المساواة لدى أهم فلاسفة اليونان (أفلاطون) باعتباره أعمق فلاسفة اليونان اثرا سواء قديما أو حديثا، في محاولة لألقاء الضوء على مضمون المساواة وعلاقتها بالعدالة لديه. **وذلك من خلال المطالب التاليه:**

---

[٧] د. إبراهيم أحمد شلبي، تطور الفكر السياسي "دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر – بيروت، ١٩٨٥م، ص١٠٥.

[٨] د. مصطفى النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر – القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٣٩.

[٩] جمهورية أفلاطون، ترجمة ودراسة: د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ص٩٣؛ د. رباني الحاج، العدالة والقيم الإنسانية، المرجع السابق، ص٢٩.

[١٠] د. مصطفى النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، المرجع السابق، ص٣٨.

المطلب الاول
أفلاطون نشأته وأهم أفكاره

ولد أفلاطون سنة (٤٢٨-٤٢٧ ق. م)[١١]، في أوائل الحرب البلوبنبزية، لأسرة ثرية مما ساعدة على الحصول على قدر عالي من التعليم وما يتطلبه الاشتغال في الفلسفة من وقت[١٢]. فتتلمذ على يد سقراط-لمدة أربعة أعوام- وأكمل المسيرة التي بدأها، فدافع عن أفكار معلمه إلى أقصى مدى في اتجاه البحث عن جوهر الأشياء[١٣]، ويعتبر أفلاطون مؤسس الفلسفة المثالية الموضوعية، وقد ألف أكثر من ثلاثين محاورة فلسفية[١٤]، ومن اشهر مؤلفاته الجمهورية Politeia[١٥] والسياسي Politikos والقوانين

---

[١١] وهناك خلافا بين الكتاب والمؤرخين حول هذا التاريخ بالتحديد في بيان ذلك انظر: د. أحمد على عبد الحي إبراهيم ديهوم، التأصيل التاريخي والفلسفي لفكرة الديمقراطية "دراسة تاريخية فلسفية مقارنة"، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١١م، هامش١- ص٢٤١؛ د. فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية بين الفكر الاغريقي والفكر الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧م، هامش١- ص١٧٤.

[١٢] د. السيد عبد الحميد فوده، جوهر القانون، المرجع السابق، هامش٢- ص٤٧-٤٨؛ د. علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٦م، ص٤١؛ د. أحمد أمين و د. زكى نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة، ١٩٧٠م، ص١١٥.

[١٣] د. السيد عبد الحميد فوده، المرجع السابق، ص٤٨-٤٩؛ نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، الطبعة الثانية، دار المعارف-مصر، د.ت، ص٩ وما بعدها؛ د. أحمد أمين ود زكى نجيب محمود، المرجع السابق، ص٩٧؛ د. أحمد المنياوي، جمهورية أفلاطون "المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة"، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص١٦؛ ولتفصيل أكثر انظر:
Popper (Karl): The Open Society and its Enemies (Rouitledge and Kegan paul), 4thBgition (Revised) 1962. Vol. 1. p. 35

[١٤] فأفلاطون لم يتحدث باسمه الخاص بل عن طريق مجموعه من الشخصيات وعلى رأسهم سقراط. فقد كان يتعرض من خلال محاوراته إلى الآراء المختلفة بالتحليل والتفنيد ليصل في النهاية إلى الرأي الذي يريد أن يوصله للأخرين. د. محمد على الصافوري، النظم القانونية القديمة، المرجع السابق، ص١٧١.

(ISSN: 2537 - 0758)

Nomoi[١٦]. ولم تسر كتابات أفلاطون على نهج واحد بل مرت بعدة مراحل ظهر فيها جليا تأثره بعدة عوامل ومتغيرات خاصة الخبرات، وكانت تأخذ شكل محاورات متأثرا في ذلك بأستاذة سقراط[١٧]، والذي كان لإعدامه وقع كبير في نفسه[١٨]، وتوفى أفلاطون عام ٣٤٧ ق. م.

ولقد اثرت فلسفة أفلاطون على الفكر العالمي منذ القرن الرابع قبل الميلاد، بل أن تلك الفلسفة ما زالت مؤثرة في الكتابات الغربية حتى الان، فقد عبر الفيلسوف الشهير "وايتهد" "whitehead" عن المكانة السامية لفلسفة أفلاطون في تشكيل العقلية الفلسفية الغربية، واعلن أن تاريخ الفلسفة الغربية ما هو إلا مجموعة من هوامش الفلسفة الأفلاطونية[١٩]، وهو أيضا ما اكدة "البير ريفو" في كتابه تاريخ الفلسفة، **حيث قال:** "يعتبر أفلاطون من بين جميع المفكرين القدماء، بل من مفكري جميع الازمان، وأكثرهم عبقرية، ونحن مدينون له بالقسم الكبير من معتقداتنا وأفكارنا"[٢٠].

---

[١٥] ويعد كتاب "الجمهورية " وعنوانه الثاني "العدالة" من أهم كتابات أفلاطون حسب القراءات المتداولة. د. عوض بالقاسم على يونس، التأسيس الفلسفي لإعادة بناء الدولة في القرن الثامن عشر في فرنسا، رسالة دكتوراه كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠١٦م، ص١٨.

[١٦] د. السيد عبد الحميد فوده، النظرية الدستورية في الديمقراطية الأثينية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٤٥؛ د. نور الدين محمد توفيق عبد الظاهر، عالمية حقوق الإنسان والخصوصية الإسلامية "دراسة تاريخية مقارنة" رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٠م، ص٦٦.

[١٧] د. فؤاد زكريا، جمهورية افلاطون، المرجع السابق، ص٧٤؛ د. عمر عبد الحي، الفكر السياسي في العصور القديمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع– بيروت، ٢٠٠١م، ص١١٩.

[١٨] د. فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص٢٣–٢٤؛ د. فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية، المرجع السابق، ص١٣٨–١٣٩. فبعد اعدام سقراط غادر أفلاطون أثينا وهو في الثامنة والعشرين من عمرة، حيث كان ساخطا على الحكومة الديموقراطية، فبعد ادانة استاذة سقراط راح أفلاطون يطرح العديد من التساؤلات، كيف يمكن لحكومة منتخبة وديمقراطية أن تقتل أفضل البشر؟ ألم يكن سقراط مفعما بحب الخير للجميع؟ وجال العديد من البلدان بفلسفته، ثم عاد إلى أثينا في الاربعينيات من العمر. د. أحمد المنياوي، جمهورية أفلاطون "المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة"، المرجع السابق، ص٦٩.

[١٩] د. طه عوض غازي، فكرة العدالة في فلسفة أفلاطون، دار النهضة العربية، ١٩٩٦م، ص٦.

[٢٠] تم الإشارة الى هذا الرأي لدى: مارسيل برالو، جورج لاسكويار، تاريخ الفلسفة السياسية، الاهلية للنشر والتوزيع– بيروت، ١٩٩٣م، ص٣٩.

ويعتبر الكثيرون أن أفلاطون هو رائد الاتجاه المثالي[٢١]. فالحقيقة في نظر أفلاطون هي الفكرة التي تتجسد في الشيء، وهذه الأفكار في نظرة لها وجود مستقل، وحقيقة ارفع من الشيء المحسوس ذاته، بل أنها تمثل الحقيقة ذاتها، اما الأشياء المادية فهي مجرد انعكاس أو محاكاة لهذه الحقيقة. وبالتالي فإن عالم الحقيقة لدى أفلاطون هو عالم من الصور أو المثل الازلية الثابتة، اما الأشياء الموجودة أو المحسوسة فهي مجرد انعكاسات ناقصة لهذه المثل[٢٢].

وقد اعتمد أفلاطون في تحليلاته بصورة أساسية على منهج البحث الخيالي أو التصوري، إلا أن تلك المثالية في الواقع استمدت من عناصر واقعية كانت وراء الكثير مما تصوره أفلاطون، بعضها يعود إلى المجتمع الذي نشأ فيه بما تتضمنه من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، وكذلك تأثره بفلسفة أستاذة سقراط– تأثير منهجي وموضوعي– وتأثره الواضح بالفلسفة الفيثاغورثية[٢٣].

---

[٢١] في بيان ذلك انظر: د. السيد عبد الحميد فوده، جوهر القانون، مرجع سابق، ص٦٦–٦٧؛ د. ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م، ص٩ وما بعدها؛ أحمد محمد غنيم، تطور الفكر القانوني، دار الفكر العربي، ١٩٧٢م، ص١١.

[٢٢] دينيس لويد، فكرة القانون، المرجع السابق، ص٩٢؛ د. حسن عبد الحميد، محاضرات في المدخل لدراسة فلسفة القانون، مرجع سابق، ص٥٩؛ ومرجع سيادته، فكرة القانون، مرجع سابق، ص١٢٣؛ د. طعيمة الجرف، المدينة الفاضلة بين المثالية والواقعية في الفلسفة اليونانية، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الاولي، ١٩٦٨م، ص٥٦ وما بعدها؛ د. السيد عبد الحميد فوده، المرجع السابق، ص٥١–٥٢. فيوضح أفلاطون نظريته في المثل فيقول " اننا ندرك بحواسنا أشياء كثيرة ومتنوعة، ثم نقرر بعقولنا أنها جميلة أو غير جميلة، حسنه أم رديئة... الخ وذلك وفقا لصورة ذهنية في عقولنا نكون قد كوناها لما هو جميل أو لما هو خير. ولكن لتكون هذه الصورة صادقة فأنها لابد وأن تكون مطابقة تماما لمثل أعلى موجود في العالم الخارجي يمثل الجمال أو الخير " د. محمد على الصافوري، النظم القانونية القديمة، المرجع السابق، ص١٨٣.

[٢٣] د. فؤاد زكريا، جمهورية افلاطون، المرجع السابق، ص١٨؛ د. طه عوض غازي، فكرة العدالة في فلسفة أفلاطون، مرجع سابق، ص٦٠ وما بعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

"فكل منا هو ابن عصره وربيب زمانه "على حد قول هيجل"[٢٤]. والفلسفة السياسية لأفلاطون منذ نشأتها لم تكن منفصلة عن مشكلات الواقع التاريخي اليوناني، ولا يمكن أن تفهم بدون الرجوع إلى "دولة المدينة" وما أحاط بها من ظروف سياسية[٢٥]. وحسب تصوره فأن مشكلة الفلسفة الحقيقية هي إعادة بناء المجتمع في شكل نظام سياسي تسوده العدالة على نحو تام، خاصة وانه عاصر هزيمة أثينا عندما كان شابا، واعتقد أن نظام الحكم الديمقراطي القائم على المساواة بين جميع المواطنين كان السبب في الهزيمة. مما كان له انعكاسات غاية في الأهمية على تصوره للعدالة والذي انعكس بدوره على فكرة المساواة لدى أفلاطون".

المطلب الثاني

العلاقة بين العدالة والمساواة في فلسفة أفلاطون

إن فلسفة أفلاطون عن العدالة كانت تستند في الواقع إلى محاولته لإصلاح أوضاع سياسية واجتماعية عاصرها الفيلسوف ولمسها سواء في المدن اليونانية بصفة عامة وفى أثينا على وجه الخصوص[٢٦]، من صراع ضخم بين حزبين سياسيين وهم أنصار الديمقراطية وأنصار حكومة الأقلية، ونسب أفلاطون هذا الصراع في الواقع إلى الصراع بين طبقتي الأغنياء والفقراء، وبالتالي الانقسام في مجتمع المدينة[٢٧]، بمعني اخر فلسفة أفلاطون عن العدالة كان أحد أهم محركاتها هو التمييز السائد في مجتمع

---

[٢٤] د. إمام عبد الفتاح إمام، أفلاطون والمرأة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع– القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م، ص٣٥.

[٢٥] د. فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص١٣–١٧؛ د. فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية، مرجع سابق، ص٩٥–١٣٧؛ د. أميرة حلمى مطر، في فلسفة السياسة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٨م، ص١١.

[٢٦] فيقول أفلاطون: "وجدت مدينتنا لم تعد تحكم تبعا لتقاليدها القديمة حتى فسدت القوانين والأخلاق إلى أبعد حد، وبقيت أنتظر فرصة تسمح لي لكي أتدخل في توجيه الأمور، ولكن انتهيت إلى أن جميع الدول الحالية قد ساء حكامها فلجأت إلى الفلسفة أستضيء بنورها حتى أتبين ما هي العدالة سواء في المجتمع أو في الحياة الفرد..... ". د. محمد على الصافوري، فكر ونظم الإغريق، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، العدد الأول، ٢٠٠٤م، ص١٧٠.

[٢٧] د. طه عوض غازي، فكرة العدالة في فلسفة أفلاطون، مرجع سابق، ص٦٢– ٦٣.

المدينة. ووضع أفلاطون النموذج المثالي للمدينة التي يجب على المدينة الأرضية محاذاته، على الرغم من إيمانه بعدم إمكانية الوصول اليه، وإنما على الأقل تقليده[٢٨].

وقد انعكست فلسفة العدالة لدى أفلاطون على أفكاره عن المساواة، فيرى أفلاطون في العدالة سمات أساسية، أهمها أنها تضفي الوحدة والاتساق سواء بالنسبة للفرد أو الدولة[٢٩]. فالعدالة في فلسفة أفلاطون لم تكن تقتضي المساواة[٣٠]، وإنما تشير إلى مبدأ عام يضم معاني "الترتيب" و"الانتظام" و"الوحدة" و"الاستقامة"[٣١]. كما أن العدالة والمساواة ليست فضيلة في حد ذاتها، بل بما يترتب عليها من نتائج.

فأفلاطون يؤمن بأن هناك تفاوتًا طبيعيًا متأصلًا في الطبيعة والنفس البشرية، وبالتالي ينفي وجود مساواة بين الأفراد. فمفهوم العدالة لدى أفلاطون مغاير لمفهومها المعاصر، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا لا يقبل التجزئة بمبدأ المساواة، بينما في فكر أفلاطون لا يوجد ارتباط بين مفهوم العدالة والمساواة بل على العكس العدالة هي اللامساواة[٣٢]، على اعتبار أن الدولة العادلة هي الدولة التي ترضى فيها كل طبقة بما هيأته لها الطبيعة من عمل دون أن يحاولوا أن يمارسوا عملا تختص به طبقة أخرى. بمعنى أخر أن يقتنع كل فرد بالا مساواة بين الطبقات[٣٣]. فقد ربط أفلاطون بين فكرة العدالة وفكرة النظام أو التنظيم الاجتماعي، فغاية العدل الأولى والأساسية ليست إقرار

---

[٢٨] د. فؤاد زكريا، جمهورية افلاطون، المرجع السابق، ص٧١؛ د. حسن عبد الحميد، فكرة القانون، مرجع سابق، ص١٢٤-١٢٥؛ د. السيد عبد الحميد فوده، جوهر القانون، مرجع سابق، ص٥٢-٥٣؛ د. فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية، مرجع سابق، ص١٣٧.

[٢٩] د. أميرة حلمى مطر، في فلسفة السياسة، المرجع السابق، ص٢١ وما بعدها.

[٣٠] برتراندراسل، تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الأول، ترجمة: د. زكي نجيب محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م، ص١٨٣؛ وفى ذات المعنى: د. فؤاد زكريا، جمهورية افلاطون، المرجع السابق، ص٨٧؛ د. فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية، المرجع السابق، ص١٤٨.

[٣١] **انظر:**

Plato: The Republic of Plato, Allam Bloom, New York, Basic Books, 1991, P. 433a 444et s.

[٣٢] د. عبد السلام الترمانينى: الرق ماضيه وحاضره، سلسلة عالم المعرفة، نوفمبر ١٩٧٩م، ص٢٠.

[٣٣] د. فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص٨٧؛ في ذات المعني: د. محمد أحمد عبد الوهاب خفاجة، الأساس التاريخي والفلسفي لمبدأ الفصل بين السلطات، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص٢٥٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

المساواة بين الأفراد في التمتع بالحقوق ولكن في النظام. فالحقوق والحريات يجب احترامها ليس باعتبارها غاية ولكن بقدر ما تحققه من نظام.

وفي تأكيد المعني السابق قسم أفلاطون العدالة الي نوعين: عدالة المساواة وعدالة اللامساواة، ويطلق على عدالة المساواة "العدالة الحسابية" التي تعتمد على الأعداد التي توزع بالتساوي– وتقترب من مفهوم المساواة المطلقة– وهذا النوع من العدالة يؤدي الي بعث الاضطراب والخلط بين فئات الناس على اساس انهم مختلفون بطبيعتهم، وعدالة اللامساواة وأطلق عليها "العدالة الهندسية" وتعتمد على النسب التي توزع طبقا لمرتبتها، بشرط الحفاظ على التميز الطبقي والفوارق بين الافراد–وهذا النوع من العدالة يقترب من مفهوم المساواة النسبية– وهو الأقرب والأكثر تحقيقا للعدالة في فكر افلاطون[٣٤].

فالعدل عند أفلاطون له مدلول أخلاقي، يعبر عن فكرة يقصد بها الخير العام، وجوهرها تحقيق التوازن والتوافق بين الجزئيات سواء في علاقتها مع بعضها البعض أو بالوجود الكلي، وهذا التوازن أو التوافق هو المعيار الذي على أساسه يوصف الفرد أو الدولة بالعدالة، فالفرد العادل متفق مع نفسه سعيد، والدولة العادلة متوافقة الأجزاء سعيدة[٣٥].

ويبدأ أفلاطون– كمقدمة لمفهوم العدالة لديه بمسلمة هامة وهي التماثل بين الفرد والدولة، ويجب لفهم أيهما النظر إليه من خلال الآخر[٣٦]. وينتهي بأن العدالة في الدولة هي أن يؤدي كل فرد في الدولة الوظيفة التي هيأتها الطبيعة له[٣٧]. وهناك أربع فضائل

---

[٣٤] د. فؤاد زكريا، المرجع السابق، ذات الصفحة.

[٣٥] د. طه عوض غازي، دروس في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص٤٦؛ د. السيد العربي حسن، العدل والانصاف في النظريات الفلسفية والواقع القانوني، المرجع السابق، ص٢٥–٢٦.

[٣٦] فيقول افلاطون: "أستطيع الرد على هذا، بأن العدالة توجد في عقل الفرد، كما توجد في المدينة بأسرها. والمدينة أكبر من الفرد. وربما توجد العدالة في الموضوع الأكبر بنسبة أكبر، ولذلك يكون كشفها أسرع، فلنبدأ بفحص صفة العدالة في المدن، ثم نطبق البحث على الفرد، ناظرين إلى ما يقابل الأكبر في الأصغر". نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، مرجع سابق، ص٤٦– ٤٧؛ د. فؤاد زكريا، جمهورية افلاطون، المرجع السابق، ص٦٧–٦٨–٨٧.

[٣٧] د. حسن عبد الحميد، فكرة القانون، المرجع السابق، ص١٢٦–١٢٧؛ د. السيد عبد الحميد فوده، جوهر القانون، المرجع السابق، ص٥٥؛ د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، المرجع سابق، ص١١٥؛ د. علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، المرجع السابق، ص٤٦؛ انظر ايضا:

يجب أن تسود الدولة، فضيلة الحكمة وتتوافر في طبقة الحكام، وفضيلة الشجاعة وتتمثل في المحاربين "الحراس" وفضيلة الاعتدال والتي يجب توافرها في العمال والزراع والتجار، والفضيلة الرابعة أن تؤدى كل طبقة عملها المعهود بها إليه مما يؤدي إلى حياة اجتماعية سليمة[٣٨].

وانطلق أفلاطون من الدولة إلى الفرد، واعتبارا من المسلمة المتعلقة بالتماثل بين الفرد والدولة، فالعدالة في النفس الإنسانية هي توازن "قوى النفس المتعددة" وهي القوة العاقلة (ومكانها الرأس) والغضبية (ومكانها الصدر) والشهوانية (ومكانها أسفل البطن)، وفضيلة القوة العاقلة هي الحكمة، والغضبية الشجاعة، والشهوانية العفة، وتتحقق العدالة في نظر أفلاطون بتوافق تلك القوى معا فتخضع القوة الشهوانية للقوة الغضبية، وبالتالي لفضيلة الشجاعة وتخضع القوة الغضبية للقوة العاقلة أي لفضيلة الحكمة[٣٩].

وبالتالي فالعدالة لدي أفلاطون لا توجد في شخص إلا إذا حاز عدد كبير من الفضائل وفي مقدمتها "الحكمة والشجاعة والعفة"[٤٠]. والظلم يتمثل في تنافر أجزاء النفس الثلاثة فيقول أفلاطون: "أظن أن الفوضى بين الأجزاء هي مبعث الظلم والتهور والجبن والجهل وبالاختصار كل الرذائل"[٤١]. فالعدالة هي الفضيلة الأساسية والتي تضم

Del vecchio (G). Philosophie du droit. Traduction de j. Alexis dAynac Dalloz. Paris 1953. p. 41.

[٣٨] برتراندراسل، تاريخ الفلسفة الغربية، مرجع سابق، ص١٩٧– ١٩٨؛ د. فايز محمد حسين، المرجع السابق، ص١١٢.

[٣٩] د. طه عوض غازي، مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤م، ص٢١٠؛ د. حسن عبد الحميد، فكرة القانون، المرجع السابق، ص١٢٨؛ د. طعيمة الجرف، المدينة الفاضلة، المرجع السابق، ص٦٠؛ د. فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية، المرجع السابق، ص١٤٦؛ غنار سكيرباك، ناز غيلجى، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، ترجمة: د. حيدر حاج إسماعيل، مراجعة: نجوى نصر، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة– بيروت، ابريل ٢٠١٢م، ص١٣٧.

[٤٠] د. محمد عبد الغفار أحمد بدوي، العدالة في فلسفة هنري برجسون الأخلاقية، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالقاهرة" جامعة الأزهر"، عدد ٢٩، ج٢، ٢٠١١م، ص٦٨؛ غنار سكيرباك، ناز غيلجى، المرجع السابق، ص١٣٧.

[٤١] د. طه عوض غازي، فكرة العدالة في فلسفة أفلاطون، المرجع السابق ص١٨؛ ومرجع سيادته: مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص٢١٠؛ د. محمد على الصافوري، النظم القانونية القديمة، مرجع سابق، ص١٧٧– ١٧٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

كل صفات النفس السامية، لأن الخير هو ما يؤدي إلى إشباع محدد من السلام والتوافق[٤٢].

المطلب الثالث

التقسيم الطبقي لدى أفلاطون وتبني مفهوم اللامساواة الطبيعية.

الوضع الاجتماعي والسياسي الذي كان قائما في أثينا- على أساس من المساواة في مجال مباشرة الحقوق السياسية- يرى أفلاطون انه غير مطابق لما ينبغي أن يكون عليه الحال في المدينة المثالية، وقد ذهب في سبيل إصلاح تلك الأوضاع إلى ضرورة إعادة توزيع الوظائف والمناصب والأعمال بين الناس، بحيث يحصل كل فرد على ما هو مؤهل له بحكم طبيعته. بدون تمييز بين فرد وآخر إلا على أساس من إمكانياته وملكاته الطبيعية[٤٣].

وفي سبيل تحقيق أفلاطون للعدلة من وجهة نظره وإعادة التوازن الاجتماعي والقضاء على الصراعات التي سادت أثينا، قام بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات- وفقا لما يتمتعون به من قدرات فطرية- وهم طبقة الحكام وطبقة الحراس وطبقة العمال والحرفيين والزارعين[٤٤]، وفى محاولة منه لتبرير هذا التقسيم أسنده إلى أسطورة معادن الأفراد، فذهب إلى أن هذا التمييز أمر فرضته الطبيعة، فالبشر جميعا ولدوا من الأرض، إلا أن معدن الأفراد ليس واحدا، فهناك من الأفراد من اختلط بمعدن الذهب وهم الحكام الذين يتمتعون بسلطة الأمر والنهي، والبعض الآخر بمعدن الفضة وهم الحراس ومعاونو الحكام، وهناك من اختلط بمعدن النحاس أو الحديد وهم الزارعون والحرفيون[٤٥]، فيقول أفلاطون في محاورته الجمهورية: "سنخبر قومنا، بلغة المساتير، أنهم جميعا إخوة، ولا

---

[٤٢] د. أميرة حلمى مطر، في فلسفة السياسة، المرجع السابق، ص٢٢ وما بعدها.

[٤٣] د. أحمد إبراهيم حسن، مفهوم القانون الطبيعي عند فقهاء الرومان، الدار الجامعية- بيروت، ١٩٩٥م، ص٥٥.

[٤٤] دينيس لويد، فكرة القانون، المرجع السابق، ص١٤٥؛ د. علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، المرجع السابق، ص٤٢؛ د. طعيمة الجرف، المدينة الفاضلة، المرجع السابق، ص٦٤.

[٤٥] د. فؤاد زكريا، جمهورية افلاطون، المرجع السابق، ص٨٦؛ د. طه عوض غازي، فكرة العدالة في فلسفة أفلاطون، المرجع السابق ص٣٠- ٣١؛ د. أميرة حلمى مطر، في فلسفة السياسة، المرجع السابق، ص٢٢؛ د. فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية، المرجع السابق، ص١٤٣-١٤٤؛ د. عبد السلام الترمانينى: الرق ماضيه وحاضره، المرجع السابق، ص٢٠.

ريب على كثرة من يقطن المدينة. ولكن الله الذي خلقهم مزج تركيب كل من هو أهل لتولي الحكم فيهم بمعدن الذهب، والذي يجعلهم أعلى قدرا، وجعل الفضة جزءا من تركيب الحراس المحاربين، واختص زراع الأرض والصناع الآخرين بالحديد والنحاس". **كما ذهب أفلاطون إلى أن:** "الخلط بين الطبقات الثلاث يجر على الدولة أوخم العواقب"(٤٦).

وذهب البعض إلى أن أفلاطون قد استوحى فكرة التقسيم الطبقي لأفراد المجتمع مما كان سائدا في عصره في إسبرطة وكريت، من حكم الطبقة الأرستقراطية الدورية للحفاظ على نظمها الحربية في سبيل البقاء في أرض غزاتها، بينما بقي اهلها الأصليون مغلوبون على أمرهم زراعا يقومون على خدمتهم(٤٧).

وايا كان السبب وراء تلك الآراء نجد أفلاطون يؤكد كذلك على أن تلك الطبيعة والصفات الشخصية يتوارثها- غالبا- الأبناء من الآباء، فقال: "وبرغم أنهم ذوو قربى، بعضهم لبعض، والأطفال على وجه العموم يشبهون أباءهم"(٤٨)، وهو ما يفهم منه أنه دعا إلى بقاء كل طبقة مغلقة انغلاقا تاما(٤٩).

إلا أن ما ينفي ذلك هو تأكيد أفلاطون نفسه على أنه قد ينجب من يحمل معدن الذهب ابنا من فضة أو من النحاس والعكس، بمعنى أن أفلاطون لم يقرر نظامًا طبقيًّا مغلقًا بل يمكن للفرد الانتقال من طبقة إلى أخرى في حال وهبته الطبيعة إمكانيات ومؤهلات تسمح له بذلك. ورتب على ذلك نتيجة هامة وهي ضرورة أن يوضع كل في مكانه الصحيح حتى تستقيم المدينة، وهو نفس مضمون العدالة "بإعطاء كل شخص ما يستحقه"(٥٠). فقال: "فإن الأب الذهبي قد ينجب طفلا فضيا في بعض الأحيان، والأب الفضي قد ينجب طفلا ذهبيا، وهكذا قد ينجب كل أب طفلا من أي فريق..... وإذا ولد

---

(٤٦) نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، المرجع السابق، ص٦٤.

(٤٧) في بيان ذلك انظر: د. فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص١٩-٧٠؛ د. أميرة حلمى مطر، جمهورية أفلاطون، مكتبة الأسرة، ١٩٩٤م، ص٣١.

(٤٨) نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، المرجع السابق، ص٦٥.

(٤٩) د. فؤاد زكريا، جمهورية افلاطون، المرجع السابق، ص٨٥-٨٦.

(٥٠) د. طه عوض غازي، فلسفة وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية، نشأة القانون وتطوره، دار النهضة العربية، د.ت، ص٢٠٤؛ د. طعيمة الجرف، المدينة الفاضلة، المرجع السابق، ص٦٥-٧٠؛ د. فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية، المرجع السابق، ص١٤٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

طفل به خليط من النحاس أو الحديد مثلا، فلا يشفقون عليه بأية حال. بل يعطونه القيمة المناسبة لطبيعته، فيقذفون به بعيدا إلى طبقة الزراع أو الصناع ولو وجدوا بين هؤلاء الأطفال طفلا به خليط من الذهب أو الفضة، فبمجرد أن يعرفوا معدنه، يرفعونه إلى طبقة الأوصياء أو الحراس المحاربين"[٥١]، **وقال أيضا:** "لقد قلنا إنه من الصواب أن يبعد الطفل المتخلف الذي يولد بين الأولياء، ونضعه في طبقة أخرى. وإذا ولد طفل ظاهر التفوق بين الطبقات الأخرى، نضعه بين الحكام"[٥٢].

وبعد أن خصص أفلاطون لكل فرد طبقة معينة بناء على "معدنه" كما حاول أن يبرر نظريته، طالب بتوسيع نطاق التخصص فطالب كل طبقة بالقيام بوظيفة معينة لا تتعداها إلى غيرها[٥٣]، إيمانا منه بأن في هذا تحقيق للتوازن الاجتماعي والعدالة والمساواة النسبية، فلابد للملاح أن يظل ملاحا وليس قاضيا، والإسكافي إسكافيا وليس حاكما[٥٤]. فذهب أفلاطون في محاورته الجمهورية إلى: ".....ولقد ذكرنا مرارا إن كنت تذكر أنه لا ينبغي لأحد أن يمارس إلا عملا واحدا في المجتمع، وهو العمل الذي هيأته له الطبيعة، وقلنا إن العدالة تتلخص في انصراف كل إلى عمله بدون أن يتدخل في أعمال الغير"[٥٥]. فالعدالة لدى أفلاطون صفة نفسية تمكن الإنسان من نبذ الرغبات

---

[٥١] نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، المرجع السابق، ص٦٥.

[٥٢] المرجع السابق، ص٧٢.

[٥٣] د. السيد عبد الحميد فوده، حقوق الانسان "بين النظم القانونية القديمة والشريعة الإسلامية"، دار الفكر الجامعي– الإسكندرية، د.ت، ص١٩؛ ومرجع سيادته: جوهر القانون، مرجع سابق، ص٥٤–٥٥؛ د. السيد العربي حسن، العدل والانصاف في النظريات الفلسفية والواقع القانوني، المرجع السابق، ص٥٢؛ د. أحمد فؤاد الأهوانى: أفلاطون، دار المعارف– القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩١م، ص٥٥٥؛ د. عبد الغفار مكاوي، المنقذ قراءة لقلب أفلاطون، دار الهلال، سلسلة ثقافية شهرية، ال عدد٤٤، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م، ص٦١".

[٥٤] دينيس لويد، فكرة القانون، المرجع السابق، ص١٤٥؛ د. أميرة حلمي مطر، في فلسفة السياسة، المرجع السابق، ص٢٣؛ وفى ذات المعنى انظر: د. السيد عبد الحميد فوده، جوهر القانون، المرجع السابق، ص٥٥؛ د. عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الأول، الموسوعة العربية للدراسات والنشر– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص١٨٣، **وفي ذات المعنى انظر:**
M. B. Foster: On Plato's Conception of Justice the Republic, the Philosophical Quarterly, Vo1. 1, 1951, p. 208.

[٥٥] د. أميرة حلمي مطر، جمهورية أفلاطون، مرجع سابق، ص١٣.

غير الرشيدة التي تدفعه إلى تذوق كل لذة والحصول على الإشباع الأناني من كل شيء، وبهذا يهيئ نفسه إلى وظيفة واحدة تخدم الصالح العام[٥٦].

ولذا ذهب البعض أن الهدف الأول لفكر أفلاطون السياسي، هو العمل على الثبات السياسي، من خلال نموذج لمجتمع ثابت تبنى أفكاره على الوحدة والتناسق الجامد الذي اتصفت به المجتمعات البدائية، فالكمال يتمثل في الثبات وانعدام التطور، أما الاضمحلال فيتجسد في محاولة التغيير[٥٧]، وهو ما نلمسه بوضوح في مؤلفة القوانين، حيث يرى أنه لا يوجد خطر يهدد الدولة أكبر من التغيير.

وبالتالي ففكرة التخصيص وتقسيم العمل بين أفراد المجتمع، بحيث يعتبر كل فرد شاغلا لوظيفة معينة ومكلفا بمهمة خاصة تحقيقا للنفع العام[٥٨]، تجد مصدرها في عدم المساواة الطبيعية بين الأفراد لدى أفلاطون[٥٩]، ومفهوم التمييز وعدم المساواة لدى أفلاطون لا يقتصر فقط على الجانب المادي أو الجسدي للأفراد، وإنما يمتد إلى الجانب العقلي والأخلاقي، فالأفراد غير متساوين أخلاقيا وعقليا، وبالتالي لا يجب المساواة بينهم، وإلا كانت المساواة بينهم في تلك الحالة منافية للعدالة التي تقتضي المساواة بين المتساوين أصلا[٦٠].

---

[٥٦] د. فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية، المرجع السابق، ص١٤٦؛ محمد جمال الكيلاني، الاتجاه النقدي في فلسفة أرسطو، دار ومكتبة الاسراء للنشر والتوزيع- طنطا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٨١.

[٥٧] د. فؤاد زكريا، جمهورية افلاطون، المرجع السابق، ص٧٤-٨٠؛ د. طه عوض غازي، فكرة العدالة في فلسفة أفلاطون، مرجع سابق، ص٢٧- ٢٨.

[٥٨] د. السيد عبد الحميد فوده، النظرية الدستورية في الديمقراطية الأثينية، مرجع سابق، ص٤٦.

[٥٩] د. طعيمة الجرف، المدينة الفاضلة، المرجع السابق، ص٦٤. وهو ما يتضح في قول أفلاطون: "لنذكر أولا، أنه لا يوجد شخصان متشابهان تماما، فلكل منهما مواهبه الطبيعية. فواحد يصلح لعمل ما، والآخر لعمل آخر. ومن المحتمل أن يكون النجاح أكبر لو كرس الإنسان نفسه تماما لعمل واحد، ولم يوزع جهوده على أعمال متعددة. ولهذه الاعتبارات يكون انتاج جميع الأشياء أرفع، كما وكيفا، وأكثر يسرا، إذا مارس كل رجل عملا واحدا، يوافق مواهبه الطبيعية، وفى الوقت المناسب، دون يتدخل في أي شيء آخر". نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، المرجع السابق، ص٤٧.

[٦٠] انظر:

M. I. Finley. Les anciens grecs. Une introduction à leur vie et à leur pensée. Paris 1977. p. 118

(ISSN: 2537 - 0758)

ويفهم من ذلك ان تقسيم المجتمع إلى طبقات قائم لدى أفلاطون على أساس من اختلاف الملكات والإمكانيات الطبيعية بين الأفراد، فالتوزيع العادل لدى أفلاطون يشير بصورة واضحة إلى المساواة النسبية، والتي أقامها أفلاطون على أساس من اختلاف الملكات والقدرات الشخصية الطبيعية لكل فرد، فلم يكن معيار التمييز بين الأفراد لدى أفلاطون قائما على الثروة أو الجاه أو غيرها من أسباب التمييز[٦١]، وإنما استند في توزيع وتقسيم العمل والوظائف إلى ما يتمتع به كل فرد من إمكانيات وهبات طبيعية. بمعنى آخر أفلاطون أقام التقسيم الطبقي على أساس من انعدام المساواة الطبيعية بين الأفراد في المواهب والملكات العقلية والجسدية.

فالعدالة الأفلاطونية لا تتحقق إلا من خلال احترام الفوارق الفردية والتفاوت الطبيعي بين الأفراد داخل المجتمع. فقانون الطبيعة جعل من الأفراد بطبيعتهم غير متساوين سواء من حيث قدراتهم العقلية "غبي، ذكي"، أو الجسدية "قوى، ضعيف"، أو المالية "غنى، فقير"، فمن غير العادل التسوية بينهم في الحقوق والواجبات.

المطلب الرابع

شيوعية أفلاطون ومدا تحقيقها للمساواة الفعلية

ذهب البعض إلى أن العدالة الأفلاطونية، تقوم على المساواة والاشتراكية والجدارة في العمل، وأن المساواة لديه تركز على الإبقاء على الفوارق الطبيعية والعنصرية والوراثية وإعطاء المواطنين إمكانية تنمية مواهبهم وقدراتهم، وإعطائهم الحق في الوصول إلى المراتب الاجتماعية التي يستحقونها[٦٢]، تأثرا في ذلك بفلسفة استاذه سقراط الذي كان ينادى بالحرية والمساواة بين البشر والعودة إلى القيم النبيلة.

---

[٦١] وما يؤكد ذلك ما ذهب إليه أفلاطون في قوله: "ولكن الشخص الذي هيأته الطبيعة لأن يكون صانعا أو منتجا من أي نوع آخر، إذا فأخر واستعلى بالثروة أو الصلات الكبيرة، أو القوة البدنية، أو أية ميزة مماثلة، إلى حد أنه يقحم نفسه في طبقة المحاربين، أو أقحم المحارب نفسه في طبقة الشيوخ والحكام، دون جدارة. وعندما يتبادل هؤلاء أدواتهم أو مميزاتهم، أو عندما يحاول الشخص الواحد أن يؤدي كل هذه الواجبات في وقت واحد، فإن مثل هذا التبديل والتدخل يكون هادما للدولة". نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، المرجع السابق، ص٧٦.

[٦٢] في بيان ذلك انظر: د. رضا سعادة، الفلسفة ومشكلات الإنسان، دار الفكر اللبناني– بيروت، الطبعة الاولي، ١٩٩٠م، ص١٠٩.

حيث أشار أفلاطون في كتابه "الجمهورية" إلى نظام للدولة قائم على أسس من شيوعية الأموال والنساء بين الطبقات الأرستقراطية "الحكام والحراس" في المجتمع، يتساوى فيه الرجال والنساء ويكون الأطفال فيه على الشيوع تتولى الدولة تربيتهم ورعايتهم، كما أن الملكية الفردية ستلغى بالنسبة لتلك الطبقة الأرستقراطية ولن تكون متاحة إلا إلى طبقة المنتجين والصناع والتجار[٦٣].

فالملكية من وجهة نظر أفلاطون تمثل أساس الانقسامات والخلافات بين الأفراد داخل المجتمع، على اعتبار أنها تؤدي إلى قيام التفاوت في الثروات، وبالتالي نشوء مجتمع طبقي، ينقسم إلى طبقة غنية وطبقة فقيرة[٦٤].

ويتضح من ذلك أن شيوعية أفلاطون كانت قاصرة على طبقتي الحكام والحراس ولم تكن تشمل طبقة الزراع والعمال والصناع والتي تمثل أغلب المجتمع الأثيني[٦٥]. وبالتالي فشيوعية أفلاطون لم تكن تهدف إلى تحقيق المساواة من الناحية الاقتصادية– او المساواة بمفهومها الفعلي أو المادي– في صورة توزيع عادل للثروة أو الناتج القومي بين المواطنين، بل كان الهدف منها تخليص الطبقتين اللتين يتوقف عليهما أمن الدولة وسلامتها من التفكير في الأموال والتحول عن مهمتهم السامية، كل ذلك في سبيل تكريس كل حياتهم لخدمة الدولة كمهمة مقدسة[٦٦]. فيقول أفلاطون في تبرير ذلك: "حتى لا ينصرفوا عن أداء واجباتهم المنوطة بهم"[٦٧].

---

[٦٣] د. أحمد جامع، الموجز في الاشتراكية، دار النهضة العربية، ١٩٦٩–١٩٧٠م، ص٢٠؛ لتفصيل أكثر انظر: نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، المرجع السابق، ص٨٨ وما بعدها.

[٦٤] د. فؤاد زكريا، جمهورية افلاطون، المرجع السابق، ص٧٩؛ د. علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، المرجع السابق، ص٤٧؛ جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، ترجمة: جلال العروسي، دار المعارف، ١٩٦٣م، ص٥١ وما بعدها؛ غنار سكيرباك ونلز غليجي، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٤٠؛ د. شحاتة أبو زيد شحاتة، مبدأ المساواة في الدساتير العربية، رسالة دكتوراه كلية الحقوق– جامعة عين شمس، د.ت، ص٧٨.

[٦٥] د. فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص٧٩–٨٠–٩٨.

[٦٦] ذات المرجع السابق، ص٩٨–٩٩؛ د. علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، المرجع السابق، ص٤٧–٤٨؛ د. فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية، المرجع السابق، ص١٤٩ وما بعدها؛ د. أحمد جامع، الموجز في الاشتراكية، المرجع السابق، ص٢٠– ٢١.

[٦٧] أحمد المنياوي، جمهورية أفلاطون "المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة"، المرجع السابق، ص٨٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

إلا أن أفلاطون قد عدل عن تلك الشيوعية في مؤلفه القوانين، على أساس من عدم بلوغ المواطنين الدرجة التي تجعلهم يقبلونها، واتبع اتجاه التوزيع العادل للملكية الفردية على أساس المساواة بدلا من إلغائها، حيث دعا الى تقسيم الأراضي إلى قطع متساوية بين المواطنين، بحيث يملك كل مواطن حصة مساوية للآخر[٦٨]. وهو ما يتضح من قوله في مؤلفة القوانين: "ينبغي أن تقسم المساكن والأراضي بالتساوي بقدر الإمكان"[٦٩].

وفى سبيل ضمان استمرار تلك المساواة قرر أفلاطون منع إجراء أي تصرف على تلك الحصة سواء بالبيع أو القسمة أو الرهن، كما أنه لم يسمح بتركيز أكثر من قطعة في يد أحد المواطنين سواء كان ذلك عن طريق الزواج أو الميراث[٧٠]. وهو ما أوضحه أفلاطون في قوله: "لكي تتحقق الفضيلة للمدينة ينبغي أن نتجنب الغنى المفرط والفقر المدقع، فتوزع الأراضي على المواطنين ويحرم عليهم أن يتصرفوا فيها بالبيع والشراء"[٧١].

المطلب الخامس
نظرة أفلاطون للمرأة ونظام الرق

لم يَسِرْ وضع المرأة أيضا على وتيرة واحدة في جميع كتابات أفلاطون، فنجده في الجمهورية يساوي بين الرجل والمرأة مساواة شبه تامة، فلا تمايز بينهم قائم في الأساس على النوع، بل ومن الممكن أن تكون المرأة أفضل من الرجل في بعض الحالات، ويمكنها تقلد جميع الوظائف بما فيها الحكم.

فيعرض أفلاطون في مؤلفه الجمهورية تساؤلًا مبدئيًا يتعلق بأساس المساواة بين الجنسين قائم على مدى تماثل المرأة والرجل من الأساس، فإذا كانا متساويين وجب إعمال المساواة بينهم، والعكس صحيح. فقال أفلاطون: "لو ظهر لنا أن جنس الذكر وجنس الأنثى يختلفان في أي فن أو حرفة، لوجب أن نسندها إلى أحد الجنسين أو

---

[٦٨] د. السيد عبد الحميد فوده، جوهر القانون، مرجع سابق، هامش ص٥٠؛ د. طعيمة الجرف، المدينة الفاضلة، المرجع السابق، ص٨٣.

[٦٩] أفلاطون، القوانين، ترجمه من اليونانية إلى الإنجليزية: د. تيلور، ونقلة إلى العربية: محمد حسن ظاظا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ص٢٥١.

[٧٠] د. فضل الله محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص١٦٨.

[٧١] د. أميرة حلمى مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار غريب، الطبعة السادسة، ١٩٩٩م، ص٢٦.

الآخر. أما إذا وجدنا أن الفرق بين الجنسين بسيط ويتصل بانتشار النوع الإنساني فحسب، ولا يؤثر في موضوعنا، فوجب أن نقرر أنه من الأنسب أن يتولى الأوصياء وزوجاتهم نفس المهام"[٧٢].

ثم ينتقل أفلاطون إلى إقرار المساواة التامة بين الرجل والمرأة أمام الوظيفة على أساس من المساواة الطبيعية في الإمكانات والمواهب بين الجنسين، فالطبيعة قد ساوت بينهم في الهبات[٧٣] وهو ما يتضح من قول أفلاطون: "ليست هناك وظيفة واحدة من وظائف تنظيم الدولة، تخص المرأة كامرأة، ولا الرجل كرجل. فالهبات الطبيعية توجد هنا وهناك، في الجنسين على السواء. والمرأة في حدود طبيعتها تستطيع أن تمارس كل شيء كالرجل تماما، حتى ولو كانت أضعف من الرجل فيها جميعا"[٧٤].

وقد أكد أفلاطون على أن معيار المفاضلة بينهم هو الكفاءة فقط، ولا دخل للجنس في حد ذاته بتفضيل أيهما على الآخر، فالمرأة قد تكون أفضل من الرجل في بعض المجالات وبالتالي يجب تفضيلها وتقديمها عليه في هذه الحالة، وذات الأمر بالنسبة للرجل، فذهب أفلاطون إلى أنه: "يخيل إليَّ، أن امرأة ما قد يكون لها مواهب في الطب، وأخرى عاطلة منها، وقد يكون رجل ما موسيقيا، وآخر غير موسيقي. إذا كان الأمر كذلك، فبعض النساء يصلحن لوظيفة الحكم، والبعض الآخر لا يصلحن. وليس هناك فارق بين طبائع الرجل والمرأة فيما يختص بحكم الدولة، إلا في درجات الضعف والقوة المختلفة. فينبغي إذن أن نتخير بعض النساء المختارات، وذوات المؤهلات المطلوبة، لمشاركة الرجال، ذوي المؤهلات المطلوبة، حياتهم وأعمالهم الرسمية، ما دمنا نجدهن أهلًا للعمل، وطبيعتهن مماثلة لطبيعة الرجال"[٧٥].

وقد أقر أفلاطون المساواة أيضا في مجال التعليم، فسوف تنال المرأة ذات تعليم الرجل وبذات الطريقة، على أساس من المساواة الطبيعية بينهم[٧٦]. حيث قال: "فلن

---

[٧٢] نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، المرجع السابق، ص٨٦.

[٧٣] د. علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، المرجع السابق، ص٤٦؛ د. طعيمة الجرف، المدينة الفاضلة، المرجع السابق، ص٧٠.

[٧٤] نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، المرجع السابق، ص٨٦.

[٧٥] ذات المرجع السابق، ص٨٧.

[٧٦] د. علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، المرجع السابق، ص٤٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

يكون هناك نظام لتعليم الرجال، ونظام لتعليم النساء، ما دامت الطبائع واحدة في الحالتين"[٧٧].

وبالرغم من ذلك هناك العديد من سهام النقد التي تعرض له وضع المرأة في فلسفة أفلاطون على أساس من أنه نظر إلى المرأة نظرة أدنى من الرجل، فهو وإن اختار مجموعة من النساء في محاورة الجمهورية وجعل منهن حراسا وساوى بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالتمرينات الرياضية والوظيفة وغيرها من الأمور، إلا أنه قد قصر ذلك على طبقة معينة ذلك من جهة. إلى جانب أنه اعتمد في ذلك على إلغاء نظام الأسرة وبالتالي كان يجب أن يكون للمرأة دور في المجتمع، إلى جانب أنه وفي مواضع أخرى تحدث عنها بكثير من الاحتقار فوضعها في مصاف العبيد والحيوان والمجانين، حيث قال أفلاطون: "يجب أن نسلم بأن تلك الرغبات والملذات والآلام، وهي كثيرة ومتنوعة، تكون غالبا في النساء والأطفال والخدم والدهماء، ومن هم أحرار بالاسم فقط"[٧٨].

وهو ما يبدوا اوضح في محاورة "القوانين" حيث حاد تماما عن اراءه وعاد إلى نظام الأسرة، وأعاد إلى المرأة دورها التقليدي المتمثل في تربية النشء ورعاية البيت والأسرة. وإذا ما تم الربط بين هذا التغيير في آرائه المتعلقة بمكانة المرأة في المجتمع ومدى مساواتها بالرجل وبين فكر أفلاطون عن الشيوعية لاتضحت الرؤية ولامكن القول بان تلك المساواة التي اقرها أفلاطون بين الرجل والمرأة في محاورته الجهورية كان من اجل خدمة ما كان يحلم به من أفكار شيوعية.

وفيما يتعلق بأراء أفلاطون حول نظام الرق، فهو يرى انه نظام موافق للطبيعة، بمعنى اخر الرق لدى أفلاطون نظام طبيعي وليس مجرد نظام اجتماعي قائم، وبنى على ذلك ان هناك افراد ولدوا احرار بالطبيعة واخرون عبيد بالطبيعة[٧٩]. وبالتالي لا يؤمن أفلاطون بفكرة المساواة الطبيعية بين البشر.

---

[٧٧] نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، المرجع السابق، ص٨٧.

[٧٨] ذات المرجع السابق، ص٧٥.

[٧٩] د. فؤاد زكريا، جمهورية افلاطون، المرجع السابق، ص٨٨؛ د. د. السيد عبد الحميد فوده، حقوق الانسان، مرجع سابق، ص٢٠؛ د. علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، المرجع السابق، ص٥٠؛ د. محمد محسوب، العدالة العقدية في القانون الروماني "دراسة تحليلية مقارنة مع الفكر القانوني الحديث"، دار النهضة العربية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ص٧٠.

كما أنه وضع تبريرا لنظام العبودية استند فيه إلى طبيعة الفرد نفسه من جهة، والضرورات الاقتصادية من جهة أخرى، فيرى أفلاطون أن هناك أناسًا غير مؤهلين عقليًا ليكونوا أعضاء في الجماعة السياسية وبالتالي ولدوا ليكونوا أرقاء، كما أنهم يتمتعون بقدرة بدنية تؤهلهم للقيام بالأعمال الشاقة، ذلك بالإضافة إلى ضرورتهم الاقتصادية بالنسبة للمجتمع(٨٠).

ولا يحد من تطرف اراء أفلاطون حول نظام الرق، رفضة لفكره استرقاق المواطنين، بل يزيد الامر تعقيدا على أساس انه اقام نوع اخر من التمييز على أساس التمتع بصفة المواطنة، ولعل ذلك الوضع يؤكد ما سبق طرحه من شده العلاقة بين مفهوم المواطنة والمساواة في أثينا(٨١).

(الخاتمة)

من خلال البحث السابق يتبين ان أفلاطون لم يبحث عن اليه تحقيق المساواة داخل المجتمع بقدر ما عمل على تبرير التفاوت والاختلاف الطبيعي بين الافراد، فالطبيعة لدى أفلاطون قد ميزت بعض الافراد عن الاخرين، وبالتالي يجب على المجتمع ان يقر هذا التمييز.

فالأفلاطون لم يشر الى البداية المتساوية بين الافراد، فالنقطة التي يبدأ منها الافراد مختلفة وبالتالي لا يمكن الحديث عن مساواة أولية او تكافؤ للفرص في فكر أفلاطون. أضف الى ذلك ان العدالة لدى أفلاطون سيطر عليها فكرة التقسيم الطبقي إلى جانب احتقاره وازدرائه للعبيد، إضافة إلى دكتاتورية الحكم والتي لا يخفف من مرارتها أنها دكتاتورية الفلاسفة، فالأقلية بغيضة ومعرضة للخطأ مهما أوتيت من حكمة.

فهناك حقيقة جلية تظهر بوضوح من خلال النظر في الفلسفات على مر العصور وهي أنها في النهاية انعكاسات لواقع اجتماعي، عن طريق خلق نظريات فكرية وفلسفية

---

(٨٠) ويستند أفلاطون في تبرير وجهة نظره عن أن الرق أمر طبيعي إلى فكرة "مراتب المعرفة"، حيث يجعل للمعرفة مراتب أرفعها العقل ويليه الرأي أو الظن، ويذهب إلى أن معرفة العبد تقوم على الظن لا العقل وهي في حاجة إلى توجيه من الخارج لأنه يعجز عن تعقل الأمور أو فهم مبرراتها. وكما أن الدولة لا تصلح إلا إذا حكمها العقل فكذلك الرقيق لا يستطيع أن يسير في حياته إلا بإرشاد سيده وبهدي عقله. د. عبد السلام الترمانينى: الرق ماضيه وحاضره، المرجع السابق، ص٢٠-٢١.

(٨١) فأغلب المدافعين عن افلاطون –ان لم يكن جميعهم– لم يستطيعوا تبرير او الدفاع عن أراءه الخاصة بالرق. د. فؤاد زكريا، جمهورية افلاطون، المرجع السابق، ص٩٠ وما بعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

لنقد أو لتأييد أو لتعديل هذا الواقع. وقد ظهر بوضوح في آراء أفلاطون تأثره بالظروف السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع الأثيني مما انعكس على أفكاره الفلسفية.

فيبدوا واضحا من خلال عرض أفكار أفلاطون أنه اهتم بالنظام السياسي للمدينة أكثر من اهتمامه بالفرد، على اعتبار أن الفرد حيوان سياسي ليس له وجود إلا داخل جماعة سياسية منظمة، فقد نظر إلى الفرد من خلال المدينة وليس العكس، فقد نظر إلى الفرد على أنه مواطن ولم ينظروا إليه على أنه إنسان مستقل له حقوق وعليه واجبات نابعة من كونه إنسانًا، وإنما باعتباره جزءًا من كل، وكان لتلك النظرة انعكاسات جوهرية على فكرة المساواة لديه من تبرير نظام الرق إلى التمييز بسبب الجنس والنظرة العدائية للأجانب وغيرها من صور التمييز وعدم المساواة.

مراجع البحث

- أحمد محمد غنيم، تطور الفكر القانوني، دار الفكر العربي، ١٩٧٢م.
- أفلاطون، القوانين، ترجمه من اليونانية إلى الإنجليزية: د. تيلور، ونقلة إلى العربية: محمد حسن ظاظا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- برتراندراسل، تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الأول، ترجمة: د. زكي نجيب محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م.
- جمهورية أفلاطون، ترجمة ودراسة: د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، ترجمة: جلال العروسي، دار المعارف، ١٩٦٣م.
- د. إبراهيم أحمد شلبي، تطور الفكر السياسي "دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر – بيروت، ١٩٨٥م.
- د. أحمد إبراهيم حسن، مفهوم القانون الطبيعي عند فقهاء الرومان، الدار الجامعية– بيروت، ١٩٩٥م.
- د. أحمد المنياوي، جمهورية أفلاطون "المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة"، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م

- د. أحمد أمين ود. زكى نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة، ١٩٧٠م.
- د. أحمد جامع، الموجز في الاشتراكية، دار النهضة العربية، ١٩٦٩-١٩٧٠م.
- د. أحمد فؤاد الأهوانى: أفلاطون، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩١م.
- د. السيد العربي حسن، العدل والانصاف في النظريات الفلسفية والواقع القانوني، دار النهضة العربية، الطبعة الاولي، ٢٠٠٠م.
- د. السيد عبد الحميد فوده، النظرية الدستورية في الديمقراطية الأثينية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- ----------، جوهر القانون بين المثالية والواقعية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ٢٠٠٥.
- ----------، حقوق الانسان " بين النظم القانونية القديمة والشريعة الإسلامية"، دار الفكر الجامعي-الإسكندرية، د.ت.
- د. إمام عبد الفتاح إمام، أفلاطون والمرأة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع- القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- د. أميرة حلمى مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار غريب، الطبعة السادسة، ١٩٩٩م.
- ----------، جمهورية أفلاطون، مكتبة الأسرة، ١٩٩٤م.
- ----------، في فلسفة السياسة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٨م.
- د. ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.
- د. حسن عبد الحميد، محاضرات في المدخل لدراسة فلسفة القانون، دار النهضة العربية، ٢٠١٥- ٢٠١٦م.
- ----------، فكرة القانون الطبيعي الكلاسيكي ومفهوم القانون "الأساس الديني للقانون"، دار النهضة العربية، ١٩٩٦م.

(ISSN: 2537 - 0758)

- د. رباني الحاج، العدالة والقيم الإنسانية "دراسة تحليلية لنظرية العدالة في الفلسفة الغربية المعاصرة (جون رولز- بول ريكور)"، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١١ -٢٠١٢م.
- د. رضا سعادة، الفلسفة ومشكلات الإنسان، دار الفكر اللبناني- بيروت، الطبعة الاولي، ١٩٩٠م.
- د. شحاتة أبو زيد شحاتة، مبدأ المساواة في الدساتير العربية، رسالة دكتوراه كلية الحقوق- جامعة عين شمس، د.ت.
- د. طعيمة الجرف، المدينة الفاضلة بين المثالية والواقعية في الفلسفة اليونانية، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الاولي، ١٩٦٨م
- د. طه عوض غازي، فكرة العدالة في فلسفة أفلاطون، دار النهضة العربية، ١٩٩٦م.
- ----------، فلسفة وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية، نشأة القانون وتطوره، دار النهضة العربية، د.ت.
- ----------، مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤م.
- د. عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الأول، الموسوعة العربية للدراسات والنشر- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- د. عبد السلام الترمانينى: الرق ماضيه وحاضره، سلسلة عالم المعرفة، نوفمبر ١٩٧٩م.
- د. عبد الغفار مكاوي، المنقذ قراءة لقلب أفلاطون، دار الهلال، سلسلة ثقافية شهرية، ال عدد٤٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- د. علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٦م
- د. عمر عبد الحي، الفكر السياسي في العصور القديمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- بيروت، ٢٠٠١م.
- د. عوض بالقاسم على يونس، التأسيس الفلسفي لإعادة بناء الدولة في القرن الثامن عشر في فرنسا، رسالة دكتوراه كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠١٦م.

- د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧م.
- د. فضل الله محمد إسماعيل، الدولة المثالية بين الفكر الاغريقي والفكر الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧م.
- د. محمد أحمد عبد الوهاب خفاجة، الأساس التاريخي والفلسفي لمبدأ الفصل بين السلطات، رسالة دكتوراه كلية الحقوق- جامعة الإسكندرية، ١٩٩٧م.
- د. محمد عبد الغفار أحمد بدوي، العدالة في فلسفة هنري برجسون الأخلاقية، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالقاهرة "جامعة الأزهر"، عدد ٢٩، ج٢، ٢٠١١م.
- د. محمد على الصافوري، النظم القانونية القديمة لدى اليهود والإغريق والرومان، الولاء للطبع والتوزيع، ١٩٩٦م، ص١٥٩ وما بعدها.
- ----------، فكر ونظم الإغريق، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، العدد الأول، ٢٠٠٤م.
- د. محمد محسوب، العدالة العقدية في القانون الروماني "دراسة تحليلية مقارنة مع الفكر القانوني الحديث"، دار النهضة العربية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- د. مصطفى النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر- القاهرة، ٢٠٠٥م.
- د. مصطفى سيد أحمد صقر، فلسفة العدالة عند الإغريق وأثرها على فقهاء الرومان وفلاسفة الإسلام، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة، ١٩٩٦-١٩٩٧م.
- د. نور الدين محمد توفيق عبد الظاهر، عالمية حقوق الإنسان والخصوصية الإسلامية "دراسة تاريخية مقارنة" رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٠م.
- دينيس لويد، فكرة القانون، تعريب: المحامي سليم الصويص، مراجعة: سليم بسيسو، سلسلة عالم المعرفة- الكويت، محرم/صفر١٤٠٢هـ- نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٨١م.
- غنار سكيرباك، ناز غيلجى، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، ترجمة: د. حيدر حاج إسماعيل، مراجعة: نجوى نصر، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، ابريل ٢٠١٢م.

(ISSN: 2537 - 0758)

- مارسيل برالو، جورج لاسكويار، تاريخ الفلسفة السياسية، الاهلية للنشر والتوزيع– بيروت، ١٩٩٣م.
- محمد جمال الكيلاني، الاتجاه النقدي في فلسفة أرسطو، دار ومكتبة الاسراء للنشر والتوزيع– طنطا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، الطبعة الثانية، دار المعارف– مصر، د.ت.
- Villey (Michel): La Formation de la Pensée Suridique Modernea, Montchretein, Paris, 1968.
- Popper (Karl): The Open Society and its Enemies (Rouitledge and Kegan paul), 4thBgition (Revised)1962. Vol. 1.
- Plato: The Republic of Plato, Allam Bloom, New York, Basic Books, 1991.
- Del vecchio (G). Philosophie du droit. Traduction de j. Alexis dAynac Dalloz. Paris 1953.
- M. B. Foster: On Plato's Conception of Justice the Republic, the Philosophical Quarterly, Vo1. 1, 1951.
- M. I. Finley. Les anciens grecs. Une introduction à leur vie et à leur pensée. Paris 1977.